مصرف السلام
AL SALAAM BANK
Bahrain البحرين

محضر إجتماع الجمعية العامة العادية لمساهمي مصرف السلام – البحرين ش.م.ب. ("مصرف السلام") والمنعقد بتاريخ 8 مارس 2017م في تمام الساعة العاشرة صباحاً، وذلك في قاعة المنامة 1، فندق فورسيزونز - خليج البحرين ، مملكة البحرين

بسم الله الرحمن الرحيم

انعقد إجتماع الجمعية العامة العادية في قاعة المنامة 1 بفندق فورسيزونز- خليج البحرين في مملكة البحرين في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الأربعاء الموافق 8 مارس 2017م، برئاسة **سمو الشيخة حصة بنت خليفة آل خليفة** – رئيسة مجلس إدارة مصرف السلام – البحرين ش.م.ب، وبحضور كلاً من:

أعضاء مجلس إدارة مصرف السلام – البحرين

1. السيد سلمان صالح المحميد
2. السيد سليمان محمد اليحيائي
3. السيد هشام صالح الساعي
4. السيد خالد سالم الحليان
5. السيد يوسف عبدالله تقي (عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي)

أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

1. الدكتور محمد برهان أربونا

الجهات الرقابية

1. **المفوض عن وزارة الصناعة والتجارة والسياحة**
   السيدة زينب سلمان

2. **المفوض عن مصرف البحرين المركزي**
   السيد فهد يتيم
   السيدة خديجة جمعة
   السيد أحمد حميدان

3. **المفوض عن بورصة البحرين**
   السيدة سارة أسيري

4. **مدقق الحسابات (شركة إرنست ويونغ)**
   السيد نادر رحيمي
   السيد باسكر راجارامان

5. **مسجلي الأسهم (شركة كارفي كمبيوترشير)**
   السيد هاني الشيخ
   السيد محمد الأسود

جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة العادية المعتمد

1- قراءة محضر إجتماع الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ 29 فبراير 2016 والمصادقة عليه.

2- مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال المصرف للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 والمصادقة عليه.

3- الإستماع إلى تقرير هيئة الرقابة الشرعية للمصرف للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.

4- الإستماع إلى تقرير مدققي الحسابات الخارجيين عن البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.

5- مناقشة البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 والمصادقة عليها.

6- المصادقة والترخيص على العمليات التي جرت خلال السنة المالية المنتهية 31 ديسمبر 2016 مع أي أطراف ذات علاقة أو مع مساهمين رئيسيين في المصرف كما هو مبين في تقرير مجلس الإدارة المعروض على الجمعية وايضاحات البيانات المالية تماشياً مع المادة (189) من قانون الشركات التجارية البحريني.

7- إعتماد توصية مجلس الإدارة بتخصيص صافي أرباح السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 على النحو التالي:

أ- تحويل مبلغ 1,622,000 دينار بحريني إلى الاحتياطي القانوني.

ب- توزيع أرباح نقدية على المساهمين المسجلة أسمائهم يوم انعقاد الجمعية العامة العادية قدرها 5 فلس للسهم الواحد أو 5% من رأس المال المدفوع البالغة إجمالياً 10,705,000 دينار بحريني للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 بعد موافقة مصرف البحرين المركزي وسيتم دفع الأرباح النقدية في موعد أقصاه 18 مارس 2017.

ج- الموافقة على مقترح توزيع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ إجمالي وقدره 389,000 دينار بحريني للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.

8- مناقشة تقرير حوكمة الشركات لسنة 2016 وإلتزام المصرف بمتطلبات مصرف البحرين المركزي والمصادقة عليه.

9- إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.

10- الموافقة على إعادة شراء أسهم المصرف (أسهم خزينة) بما لا يتجاوز 10% من إجمالي الأسهم الصادرة.

11- الموافقة على مقترح المصرف بإنشاء برنامج مقيد لشراء أسهم جميع المساهمين في المصرف والذين يمتلكون أقل من 1000 سهم في تاريخ قفل السجل والذي سوف يحدده المصرف، وبسعر السوق في يوم الجمعية العامة العادية مضافاً عليه 10 فلس، وذلك بعد إستيفاء الشروط والموافقات اللازمة من الجهات الرقابية.

12- تخويل مجلس الإدارة أو من يفوضه المجلس بتعيين وسيط مرخص له من قبل مصرف البحرين المركزي ومعتمد من قبل بورصة البحرين، والتوقيع على ما يلزم من مستندات وإستكمال كافة الإجراءات اللازمة لشراء الأسهم.

13- تعيين أو إعادة تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية عن الفترة اللازمة لسنة 2017 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

14- تعيين أو إعادة تعيين السادة إرنست ويونغ كمدققي الحسابات الخارجيين للسنة المالية التي سوف تنتهي في 31 ديسمبر2017 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم، وذلك بعد موافقة مصرف البحرين المركزي.

15- ما يستجد من أعمال طبقاً للمادة 207 من قانون الشركات التجارية.

رئيس الإجتماع وكاتب الجلسة

ترأست **سمو الشيخة حصة بنت خليفة آل خليفة** إجتماع الجمعية العامة، وقامت بتعيين السيدة سيما الكوهجي كاتبة للجلسة. كما تم تعيين السيد هاني الشيخ من شركة كارفي كمبيوترشير لتسجيل الحضور في الإجتماع.

النصاب القانوني

طلبت **سمو الشيخة حصة بنت خليفة آل خليفة (رئيسة الإجتماع)** من مسجلي – الأسهم بتسليمها نسبة حضور المساهمين لإجتماع الجمعية العامة العادية، ثم أعلنت **سمو الشيخة حصة بنت خليفة** إكتمال النصاب القانوني لإنعقاد الإجتماع حيث بلغت نسبة حضور المساهمين أصالة ووكالة 1,160,779,572 سهماً ما يعادل (54.22%) من إجمالي مساهمي مصرف السلام – البحرين ش.م.ب. وعليه طلبت **رئيسة الاجتماع** من السادة شركة كارفي كمبيوترشير بصفتهم مسجلي أسهم مصرف السلام – البحرين ش.م.ب ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة والمدقق الخارجي لمصرف السلام – البحرين ش.م.ب بالتوقيع على سجل الحضور وإعتماده.

الدعوة للجمعية العامة العادية

افتتحت **سمو الشيخة حصة بنت خليفة آل خليفة** الإجتماع، حيث بدأت بحمد الله تعالى والثناء عليه والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين نبي الله محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) ثم نوهت إلى أنه تم توجيه الدعوة لهذا الإجتماع إلى كافة مساهمي مصرف السلام – البحرين ش.م.ب ضمن المدة القانونية المحددة لذلك، وبعدها تمت قراءة جدول أعمال الإجتماع وطلبت من السادة المساهمين إبداء أي ملاحظات على البنود المطروحة للمناقشة. بعدها تمت المصادقة على جدول أعمال الإجتماع من قبل السادة المساهمين من دون أي تغيير وتمت مناقشة البنود الواردة في جدول الأعمال كالتالي:

1- المصادقة على محضر إجتماع الجمعية العامة السابق المنعقد في 29 فبراير 2016.

طلبت **رئيسة الإجتماع** من السادة المساهمين إبداء أي ملاحظات على البنود الواردة في محضر الإجتماع السابق المعروض عليهم والقرارات التي تم اتخاذها.

القرار رقم (1): صدّقت الجمعية العامة على محضر إجتماع الجمعية العامة السابق المنعقد في 29 فبراير 2016م.

2- الإستماع إلى تقرير مجلس الإدارة عن أعمال المصرف للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 والمصادقة عليه.

قدمت **رئيسة الإجتماع** تقرير مجلس الإدارة للسادة المساهمين وأعطت نبذة عن الأنشطة والأعمال التي قام بها المصرف للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016م، والتي تشمل القوائم المالية للمصرف والشركة التابعة له، بي ام اي بنك ش.م.ب. (مقفلة) (ويشار إليهما فيما بعد بـ "المجموعة").

كما أشارت **رئيسة الإجتماع** بتراجع معدلات النمو في اقتصاديات أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، نظراً لهبوط أسعار السلع الأساسية، وتدني حجم التجارة العالمية، وقلة معدل تدفق رأس المال، مما عرقل النمو الاقتصادي العالمي في عام 2016م، في حين واصلت أسعار النفط إنخفاضها محدثةً بذلك أثراً سلبياً على اقتصاد مملكة البحرين والدول المجاورة. وقد أدى الإنخفاض المتكرر لتصنيف البحرين الإئتماني، نتيجة الهبوط الحاد في أسعار النفط والارتفاع في معدل الدين الخارجي، إلى خلق بيئة مليئة بالتحديات للعمل المصرفي.

ورغم هذه العقبات، ظل الاقتصاد البحريني متماسكاً. إذ أسفرت جهود ضبط الميزانية العامة، وتفعيل مشاريع البنية التحتية، إلى أداء إيجابي في القطاع غير النفطي، بما في ذلك القطاع المصرفي، في عام 2016م، مما يؤكد القدرة الهائلة للمصارف الإسلامية في تقديم مجموعة من المنتجات والخدمات المبتكرة التي تهدف إلى إعادة الثقة في الإستثمار والاقتصاد البحريني ككل.

وبيّنت **رئيسة الإجتماع** بأن في ظل هذه الظروف، يسر المجموعة أن تعلن عن تحقيق نتائج إيجابية مرة أخرى هذا العام، إذ بلغت الأرباح الصافية للمساهمين 16.2 مليون دينار بحريني للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر عام 2016م، أي بزيادة قدرها 30٪ عن العام السابق، (2015م: 12.3 مليون دينار بحريني)، مع الأخذ بعين الاعتبار خصم مخصصات الأصول بمبلغ وقدره 21.6 مليون دينار بحريني من الأرباح، إذ تعود هذه النتائج إلى تركيز المصرف المتواصل على الأنشطة المصرفية الرئيسية. كما تم تفعيل إجراءات لمراقبة المصروفات لتنخفض بذلك النفقات التشغيلية للمجموعة بصورة طفيفة. وقد بلغ إجمالي موجودات المجموعة بحلول 31 ديسمبر 2016م، مبلغاً وقدره 1,681.3 مليون دينار بحريني (2015م: 1,656.6 مليون دينار بحريني).

كما ذكرت **رئيسة الإجتماع** بان مصرف السلام-البحرين شهد نمواً متسارعاً في الموجودات على مدى الخمس سنوات الماضية، خاصة بعد استحواذ البنك البحريني السعودي في عام 2009م وبي ام اي بنك ش.م.ب. في عام 2014م. وفي عام 2016م، تم تسليم المساهمين إدارة "بي ام اي سيشل بنك أوفشور" بعد أن كان تحت إدارة مصرف سيشل المركزي في نوفمبر من عام 2014م، ليتم بعدها، بالتعاون مع صندوق سيشل للتقاعد الذي يمتلك حصة ملكية تبلغ 30%، تغيير الهوية التجارية إلى "مصرف السلام ـ سيشل"، وذلك بعد موافقة مصرف سيشل المركزي.

ومن المقرر أن تكون سيشيل بمثابة محطة انطلاق إلى الأسواق الإقليمية الأخرى وذلك من خلال التوسع في القطاع المصرفي للدول المجاورة، وخلق جسر بين دول مجلس التعاون الخليجي والدول المطلة على المحيط الهندي.

وأضافت **رئيسة الإجتماع** بأن طوال عام 2016م، ركزت المجموعة على تعظيم قيمة المساهمين من خلال تحقيق النمو في الأنشطة المصرفية الأساسية، والإستثمار في السندات السيادية ذات العوائد الربحية، وتوفير مصادر بديلة للتمويل بتكاليف مناسبة. وقد نمت محفظة التمويل بنسبة 4.17٪ لتصل إلى 706 مليون دينار بحريني خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

واستمرت المجموعة في تبني استراتيجية مدروسة لاختيار الإستثمارات بما يتماشى مع حجم المخاطر المتوقعة. ففي إطار حرصها على الإستثمار في الأصول الثابتة المدرة للدخل، تملكت المجموعة حصة في محفظة عقارية بقيمة 130 مليون دولار أمريكي تقع في ولايتي تكساس وكارولينا الشمالية، وتتميز هذه المحفظة العقارية بمعدل إيجار مرتفع، ومستويات إشغال عالية. وتقوم المجموعة بدراسة إستثمارات عقارية أخرى ذات عوائد مجزية في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة.

وسيسعى أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية إلى تعزيز البنية التحتية للمصرف وتحسين أنشطته الرئيسية من أجل تحقيق نتائج أفضل في عام 2017م. وسوف نواصل الإستثمار في أنشطتنا المصرفية، مع إدراك أهمية تقديم منتجات وخدمات متميزة للعملاء، وتطوير شبكة مصرفية قوية لدعم النمو المستقبلي، بما يعزز من القطاع المصرفي الإسلامي والعالمي. إن مجلس الإدارة مؤمن بأن المصرف من خلال تطبيقه لإستراتجية واضحة المعالم يعمل على تحقيق أهدافه بأن يصبح أحد المصارف المرموقة في المنطقة.

في الختام انتهزت **رئيسة الإجتماع** هذه الفرصة ونيابةً عن مجلس الإدارة برفع أسمى آيات العرفان والتقدير إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين حفظه الله ورعاه، وصاحب السمو الملكي سمو الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس الوزراء الموقر حفظه الله ورعاه، وصاحب السمو الملكي سمو الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد نائب القائد الأعلى لقوة الدفاع والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء حفظه الله ورعاه، ووزارة المالية، ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة، ومصرف البحرين المركزي، وبورصة البحرين، والبنوك المراسلة والعملاء، والمساهمين والموظفين العاملين لدى المصرف، وذلك لمساهمتهم في دعم مسيرة المصرف منذ التأسيس، ونحن نتطلع معهم إلى مزيد من النجاح والتقدم في السنة المالية المقبلة 2017م.

القرار رقم (2): صدّقت الجمعية العامة بالإجماع على تقرير مجلس الإدارة عن أعمال المصرف للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016م.

3- الإستماع إلى تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للمصرف للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015.

قرأ **الدكتور محمد أربونا** عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للمصرف على النحو التالي:

1. أشرفت الهيئة على أنشطة المصرف ومعاملاته خلال العام وقامت بدورها في توجيه الإدارات المختلفة إلى الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وفتاوى الهيئة في هذه الأنشطة وتلك المعاملات، وعقدت لذلك عدة لقاءات وإجتماعات مع المسئولين بالمصرف .وتقرر الهيئة حرص إدارة المصرف على الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وفتاوى الهيئة.

2. درست الهيئة العمليات التي عرضت عليها أثناء العام، واعتمدت عقودها ومستنداتها، وأجابت عن الأسئلة والإستفسارات التي طرحت بشأنها، وأصدرت في ذلك القرارات والفتاوى المناسبة، وقد عممت هذه الفتاوى والقرارات على إدارات المصرف المختصة لتنفيذها.

3. أطلعت الهيئة على ما طلبت الإطلاع عليه من سجلات المصرف وحصلت على البيانات التي تعينها على أداء واجب الرقابة والتدقيق.
4. راجعت الهيئة نماذج العقود والإتفاقيات التي عرضت عليها وطلبت من إدارة المصرف الإلتزام بها.

5. أطلعت الهيئة على الميزانية والبيانات الملحقة بها والإيضاحات المتممة لها، وقد أبدت ملاحظاتها عليها وتلقت إجابة المصرف على تلك الملاحظات. وقد تبين بعد المراجعة أن هذه الميزانية في حدود ما عرضته إدارة المصرف من معلومات تمثل موجودات ومطلوبات المصرف وإيراداته وحقوق الملكية وحسابات المودعين والمصروفات التشغيلية وأن دقة المعلومات والبيانات هي من مسئولية إدارة المصرف. وايضاً ترى الهيئة أن الميزانية العمومية للقوائم المالية وحساب الأرباح والخسائر وتوزيع الأرباح بين المودعين والمساهمين قد أعد وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

6. لما كان النظام الأساسي للمصرف لا يلزم المصرف بإخراج زكاة حقوق المساهمين المستثمرة لديه، فقد قامت الهيئة بحساب الزكاة الواجبة على المساهمين لإبلاغهم بها ، كما يتم الإفصاح عنها في الميزانية.

7. استحوذ المصرف على حصة مقدارها % 100 من بي ام اي بنك (BMI) بقصد تحويله إلى بنك إسلامي يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وقد تم تحويل هذا البنك فعلاً في 1 يناير 2016 وأصبح يمارس نشاطه وفق أحكام الشريعة الإسلامية منذ هذا التاريخ.

8. وبناء على قرار الهيئة في أن الدخل المحرم يبدأ حسابه وإخراجه ابتداء من التاريخ المحدد للتحول الكامل للبنك الذي حدد له 1 يناير 2016 ، فإن المعاملات التي لم تتحول بعد هذا التاريخ بسبب دعاوى قضائية أو أي سبب آخر تم الإفصاح عنها في الميزانية مع إلتزام المصرف بصرف ما يترتب على ذلك من فوائد في وجوه البر.

9. وقد قررت الهيئة تجنيب دخل ما اشتدت فيه المخالفة الشرعية من العمليات المنفذة خلال العام لصرفه في الخيرات.

وفي الختام أشار **الدكتور محمد أربونا** ان الهيئة تؤكد أن مسئولية تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع أنشطة ومعاملات المصرف تقع على عاتق إدارة المصرف، و أنَّ معاملات المصرف المنفذة خلال العام، لا تخالف في جملتها أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك في حدود ما عرضته عليها إدارة المصرف، وما قدمته بشأنها من ملاحظات، وما أبدته إدارة المصرف من استجابة لتنفيذ تلك الملاحظات.

القرار رقم (3): وافقت الجمعية العمومية بالإجماع على تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للمصرف للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016م.

4- الإستماع إلى تقرير مدققي الحسابات الخارجيين عن البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.

قام **السيد نادر رحيمي** ممثلاً عن شركة أرنست ويونغ المدقق الخارجي للمصرف بقراءة تقرير مدققي الحسابات الخارجيين، وذكر أن القوائم المالية تعبّر بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية عن المركز المالي الموحد للمصرف كما في 31 ديسمبر 2016 وعن نتائج أعماله وتدفقاته النقدية والتغييرات في الحقوق للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعات للمؤسسات المالية الإسلامية. كما بيّن الأمور الأخرى كالتالي:

أ. يحتفظ المصرف بسجلات محاسبية منتظمة وأن القوائم المالية الموحدة تتفق مع تلك السجلات، و
ب. المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة تتفق مع القوائم المالية الموحدة.

بالإضافة إلى ما سبق، أشار إلى أنه حسب علمهم لم تقع خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 أي مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني أو لأحكام قانون مصرف البحرين المركزي وقانون حوكمة الشركات أو الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والقوانين والقرارات المتعلقة بها وقواعد وقوانين بورصة البحرين أو لأحكام عقدي التأسيس والنظام الأساسي للمصرف على وجه قد يؤثر بشكل جوهري سلباً على نشاط المصرف أو مركزه المالي.

القرار رقم (4): وافقت الجمعية العامة بالإجماع على تقرير مدققي الحسابات (المدقق الخارجي) عن البيانات المالية للفترة المنتهة في 31 ديسمبر 2016م.

5- مناقشة البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 والمصادقة عليها.

تم عرض البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 وطلبت **رئيسة الإجتماع** من السادة المساهمين إبداء أي ملاحظات. تم طرح بعض الإستفسارات حول القوائم المالية، وقام أعضاء مجلس الإدارة بالرد على ذلك.

القرار رقم (5): وافقت الجمعية العامة بالإجماع على البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016م.

6- المصادقة والترخيص على العمليات التي جرت خلال السنة المالية المنتهية 31 ديسمبر 2016 مع أي أطراف ذات علاقة أو مع مساهمين رئيسيين في المصرف كما هو مبين في تقرير مجلس الإدارة المعروض على الجمعية وايضاحات البيانات المالية تماشياً مع المادة (189) من قانون الشركات التجارية البحريني.

تم الاطلاع على تقرير مجلس الإدارة المعروض على الجمعية والمصادقة والترخيص على العمليات التي جرت خلال السنة المالية المنتهية 31 ديسمبر 2016 مع أي أطراف ذات علاقة أو مع مساهمين رئيسيين في المصرف 2016، وطلبت رئيسة الاجتماع من السادة المساهمين إبداء أي ملاحظات.

القرار رقم (6): وافقت الجمعية العامة بالإجماع على المصادقة والترخيص على العمليات التي جرت خلال السنة المالية المنتهية 31 ديسمبر 2016 مع أي أطراف ذات علاقة أو مع مساهمين رئيسيين.

7- اعتماد توصية مجلس الإدارة بتخصيص جزء من صافي أرباح سنة 2016.

عرضت **رئيسة الإجتماع** توصية مجلس الإدارة بتخصيص جزء من صافي الأرباح لسنة 2016 على النحو التالي:

أ- تحويل مبلغ 1,622,000 دينار بحريني إلى الاحتياطي القانوني.

ب- توزيع أرباح نقدية على المساهمين المسجلة أسمائهم يوم إنعقاد الجمعية العامة العادية قدرها 5 فلس للسهم الواحد أو 5% من رأس المال المدفوع البالغة إجمالياً 10,705,000 دينار بحريني للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 بعد موافقة مصرف البحرين المركزي وسيتم دفع الأرباح النقدية في موعد أقصاه 18 مارس 2017.

ج-الموافقة على مقترح توزيع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ إجمالي وقدره 389,000 دينار بحريني للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.

القرار رقم (7): وافقت الجمعية العامة بالإجماع على تخصيص جزء من صافي أرباح سنة 2016 على النحو التالي:

أ- تحويل مبلغ 1,622,000 دينار بحريني إلى الاحتياطي القانوني.

ب- توزيع أرباح نقدية على المساهمين المسجلة أسمائهم يوم انعقاد الجمعية العامة العادية قدرها 5 فلس للسهم الواحد أو 5% من رأس المال المدفوع البالغة إجمالياً 10,705,000 دينار بحريني للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 بعد موافقة مصرف البحرين المركزي وسيتم دفع الأرباح النقدية في موعد أقصاه 18 مارس 2017.

ج-الموافقة على مقترح توزيع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ إجمالي وقدره 389,000 دينار بحريني للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر2016.

8- مناقشة تقرير حوكمة الشركات لسنة 2016 وإلتزام المصرف بمتطلبات مصرف البحرين المركزي والمصادقة عليه.

طلبت **رئيسة الإجتماع** من السادة المساهمين إبداء أي ملاحظات على تقرير حوكمة الشركات المعروض على الجمعية العامة للمناقشة والتعليق.

القرار رقم (8): اعتمدت الجمعية العامة بالإجماع تقرير حوكمة الشركات وإلتزام المصرف بمتطلبات مصرف البحرين المركزي.

9- إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.

وافق السادة المساهمين على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة.

القرار رقم (9): وافقت الجمعية العامة بالإجماع على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن مسئوليتهم في كـــل ما يتعلق بتصرفاتهم خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016م.

10- الموافقة على إعادة شراء أسهم المصرف (أسهم خزينة) بما لا يتجاوز 10% من إجمالي الأسهم الصادرة.

وافق السادة المساهمين على إعادة شراء أسهم المصرف (أسهم خزينة) بما لا يتجاوز 10% من إجمالي الأسهم الصادرة.

القرار رقم (10): وافقت الجمعية العامة بالإجماع على إعادة شراء أسهم المصرف (أسهم خزينة) بما لا يتجاوز 10% من إجمالي الأسهم الصادرة.

11- الموافقة على مقترح المصرف بإنشاء برنامج مقيد لشراء أسهم جميع المساهمين في المصرف والذين يمتلكون أقل من 1000 سهم في تاريخ قفل السجل والذي سوف يحدده المصرف، وبسعر السوق في يوم الجمعية العامة العادية مضافاً عليه 10 فلس، وذلك بعد إستيفاء الشروط والموافقات اللازمة من الجهات الرقابية.

عرضت رئيسة **الإجتماع** مقترح المصرف بإنشاء برنامج مقيد لشراء أسهم جميع المساهمين في المصرف والذين يمتلكون أقل من 1000 سهم في تاريخ قفل السجل والذي سوف يحدده المصرف، وبسعرالسوق في يوم الجمعية العامة العادية مضافاً عليه 10 فلس، وذلك بعد إستيفاء الشروط والموافقات اللازمة من الجهات الرقابية. تم طرح بعض الإستفسارات حول المقترح والجدوى منه، وقامت الإدارة التنفيذية بالرد بأن سبب المقترح هناك ما يقارب من 20,000 مساهم في المصرف تم تخصيص أسهمهم بالإكتتاب في سنة 2006 بما يعادل 4,177,639 سهم ويمثل هؤلاء المساهمين شريحة كبيرة من عدد مساهمي المصرف مما يرتب ويكبد مصاريف جمه لإدارة اسهمهم على المصرف، ولتقليص المصاريف عرض المصرف على المساهمين الذين يملكون 1000 سهم وأقل بشراء اسهمهم وذلك وفق موافقتهم واختيارهم المطلق.

أشارت **السيدة زينب سلمان** من وزراة الصناعة والتجارة والسياحة للسادة المساهمين بأن المقترح مطروح للنقاش وليس إجباري على السادة المساهمين، وعليه أخذوا السادة المساهمين علماً بالموضوع وسيتم استيفاء الشروط والموافقات اللازمة من الجهات الرقابية.

القرار رقم (11): وافقت الجمعية العامة بالإجماع لإنشاء برنامج اختياري لشراء أسهم المساهمين في المصرف والذين يمتلكون أقل من 1000 سهم في تاريخ قفل السجل والذي سوف يحدده المصرف، وبسعر السوق في يوم الجمعية العامة العادية مضافاً عليه 10 فلس، وذلك بعد إستيفاء الشروط والموافقات اللازمة من الجهات الرقابية.

12- تخويل مجلس الإدارة أو من يفوضه المجلس بتعيين وسيط مرخص له من قبل مصرف البحرين المركزي ومعتمد من قبل بورصة البحرين، والتوقيع على ما يلزم من مستندات وإستكمال كافة الإجراءات اللازمة لشراء الأسهم.

طلبت **رئيسة الإجتماع** من السادة المساهمين الموافقة على تخويل مجلس الإدارة أو من يفوضه المجلس بتعيين وسيط مرخص له من قبل مصرف البحرين المركزي ومعتمد من قبل بورصة البحرين، والتوقيع على ما يلزم من مستندات وإستكمال كافة الإجراءات اللازمة لشراء الأسهم.

القرار رقم (12): وافقت الجمعية العامة بالإجماع على تخويل مجلس الإدارة أو من يفوضه المجلس بتعيين وسيط مرخص له من قبل مصرف البحرين المركزي ومعتمد من قبل بورصة البحرين، والتوقيع على ما يلزم من مستندات وإستكمال كافة الإجراءات اللازمة لشراء الأسهم.

13- تعيين أو إعادة تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية عن الفترة اللازمة لسنة 2017 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

ذكرت **رئيسة الإجتماع** أن مجلس إدارة المصرف قد أوصى بإعادة تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية عن الفترة اللازمة لسنة 2017 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم. وطلبت من السادة المساهمين إبداء أي تعليق أو اقتراح على ذلك.

القرار رقم (13): وافقت الجمعية العامة بالإجماع على تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية عن الفترة اللازمة لسنة 2017 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

14- تعيين أو إعادة تعيين السادة إرنست ويونغ كمدققي الحسابات الخارجيين للسنة المالية التي سوف تنتهي في 31 ديسمبر2017 و تفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم، وذلك بعد موافقة مصرف البحرين المركزي.

ذكرت **رئيسة الإجتماع** أن مجلس إدارة المصرف قد أوصى بإعادة تعيين مدققي الحسابات الخارجيين شركة إرنست ويونغ لأعمال التدقيق للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 وطلبت من السادة المساهمين إبداء أي تعليق أو اقتراح على ذلك.

القرار رقم (14): وافقت الجمعية العامة بالإجماع على تعيين شركة إرنست ويونغ للقيام بأعمال التدقيق الخارجي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017م وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم، وذلك خاضع لموافقة الجهات الرقابية.

15- مناقشة ما يستجد من أعمال طبقاً للمادة 207 من قانون الشركات التجارية.

لم يتم مناقشة أي موضوع تحت هذا البند.

في الختام أعربت **سمو الشيخة حصة بنت خليفة آل خليفة** بالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة عن تقديرهم لقيادة مملكة البحرين وعلى رأسها حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى، وصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى، النائب الأول لرئيس الوزراء وإلى وزارة المالية ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة ومصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين، والبنوك المراسلة، ولعملاء ومساهمي وموظفي المصرف على دعمهم ومساهماتهم جميعًا منذ تأسيس المصرف، والتطلع إلى استمرار دعمهم ومساندتهم في السنة المالية 2017م، وشكرت السادة المساهمين على الحضور والمشاركة متمنيةً للجميع التوفيق.

سمو الشيخة حصة بنت خليفة آل خليفة
رئيسة الاجتماع

السيدة سيما عبدالله الكوهجي
كاتبة الجلسة